الامامة عند السيد المرتضى في كتابه الشافي ورده على اقوال القاضي عبد الجبار المعتزلي

الأستاذ المساعد الدكتور
كريم شاتي السراجي
جامعة الكوفة / كلية الفقه

المقدمة

يعد كتاب الشافي في الامامة للسيد المرتضى من الكتب المهمة في اثبات امامة الائمة عليهم السلام ،حيث انه عرض فيه اهم الشبهات واشكالات العامة في مسألة الامامة والخلافة ، ومن خلال ابرز علماء العامة ومتكلميهم وهو القاضي عبد الجبار المعتزلي الذي جمع كل ما جال في خاطره من شبهات واشكالات حول الامامة والخلافة في كتابه المغني في الامامة .

ان اهمية هذا الكتاب تأتي من حيث انه لم يصنف مثله على طول التاريخ في الامامة ويعد موسوعة مهمة في عرض وابطال الشبهات والاشكالات التي طرحت من قبل المخالفين ، ولذلك يعد هذا الكتاب مصدرا ومرجعا مهما في هذه المسألة المهمة الخطيرة التي على اساسها انقسم المسلمون الى فرق و طوائف ، وكتاب الشافي في الامامة يدل على سعة المؤلف العلمية وقدرته الكلامية في المحاججة والمناظرة وبراعته في الحوار وافحام الخصم.

وقد اطرى هذا الكتاب وقرظه كثير من العلماء والمحققين ، و منهم شيخ الطائفة أبو جعفر الطوسي حيث قام بتلخيص هذا الكتاب و تقريظه فقال في مقدمة كتابه تلخيص الشافي : ((و رأيت كتاب الشريف المرتضى ذي المجدين -اطال الله بقاءه وعضَّد المسلمين واهل العلم بطول ايامه وعلاه – مشتملا على جمهور ما ذكرت ومحتويا على اكثر ادلة اصحابنا المعتمدة وانه قد بلغ في تصنيف هذا الكتاب الذروة العليا والغاية القصوى من استيفاء شبه المخالفين القديمة والحديثة والابانة وها هي بغاية ما

DOI: 10.18018/URUK/017-10/184-200

يمكن من التلخيص ونهاية ما ينبغي ان يكون عليه من التهذيب))[1].

وقال العلامة الحلي عن المؤلف : ((بكتبه استفاد الامامية منذ زمنه رحمه الله الى زماننا – بل الى اخر زمان- وهو أي الشريف ركنهم و معلمهم قدس الله روحه ، وجزاه الله عن اجداده خيرا))[2].

وقال محمد جواد مغنية مقرضا الكتاب : ((الَّف القاضي عبد الجبار شيخ المعتزلة كتابا اسماه ((المغني)) بذل فيه نشاطا بالغا لتفنيد اقوال الامامية في الامامة وأورد فيه من الشبهات ما أسعفه الفكر والخيال ، وقد انطوى الكتاب على اخطاء و تمويهات تخدع البسطاء والمغفلين ، فتصدى لنقضه الشريف المرتضى في كتاب ضخم اسماه ((الشافي)) وقد جاء فريدا في بابه و صورة صادقة لمعارف المرتضى ومقدرته او لمعارف علماء الامامية وعلومهم في زمنه – على الاصح – عالج المرتضى مسألة الامامة من جميع جهاتها ... ولا اغالي اذا قلت ان كتاب الشريف هو اول كتاب شاف كاف في الدراسات الاسلامية الامامية ، بحيث لا يستغني عنه من يريد الكلام في هذا الموضوع ، وبحثه بحثا موضوعيا))[3]

اما منهج الشريف المرتضى في كتابه الشافي فكان يقوم على اساس عرض قول القاضي عبد الجبار المعتزلي ثم يورد عليه الايرادات والاشكالات حلا ونقضا ، وقد كان القسم الاول منه منصبّا في الجانب العقلي حيث انه جعل القسم الاول من كتابه لابطال ما اورده القاضي من الحجج العقلية في ابطال مقولة الامامية في مسألة الامامة ثم اثبات امامة الامام علي (ع) عن طريق العقل وكان قوي الحجة والبرهان في البيان .

اما القسم الثاني فقد كان في الجانب النقلي حيث انه اثبت امامة الامام علي (ع)عن طريق الكتاب والسنة وابطال ما اورده القاضي في هذا المجال .

وقد انتظم البحث في ثلاثة مطالب :

المطلب الاول : وقد تناولنا فيه السيرة الذاتية والعلمية له ،وسمات عصره بأختصار، اما المطلب الثاني فتناولنا فيه اقواله في رد الشبهات العقلية التي عرضها القاضي عبد الجبار المعتزلي في مسألة الامامة و اثباتها بالعقل والبرهان و اخيرا تضمن المطلب الثالث اقواله في اثبات الامامة بالنقل والسمع وان الامامة تثبت بالنص من قبل الله تعالى ورسوله ثم الخاتمة حيث استعرضت فيها اهم النتائج التي توصل اليها البحث .

المطلب الاول : السيرة الذاتية والعلمية

اولا : حياته

هو ابو القاسم علي بن ابي احمد الحسين بن موسى بن محمد بن موسى بن ابراهيم بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب –ع- الملقب ذو المجدين علم الهدى (رض) كان ابوه النقيب ابو احمد جليل القدر عظيم المنزلة في دولة بني العباس و دولة بني بويه ولقب بالطاهر ذي المناقب وخاطبه بهاء الدولة ابو نصر بالطاهر الاوحد ، وولي نقابة الطالبيين خمس مرات ، ومات وهو يتقلدها، وكان السفير بين الخلفاء وبين الملوك من بني بويه والامراء من بني حمدان وكان مبارك الغرة ميمون النقيبة مهيبا نبيلا[4] .

ومن خلال نسبه المتقدم فلا يفصل بينه و بين الامام الكاظم –ع- الا ثلاثة اباء اما والدة الشريف المرتضى فهي فاطمة بنت الحسين بن احمد بن

الحسن الناصر الاصم صاحب الديلم وهو ابو محمد الحسن بن علي بن الحسن بن علي بن عمر الاشرف بن علي بن الحسين بن ابي طالب [5].

وقد روى في فضل ومكانة هذه المرأة الطاهرة ان الشيخ المفيد رأى في منامه ان فاطمة الزهراء بنت رسول الله (ص) دخلت عليه وهو في مسجد بالكرخ ومعها ولداها الحسن والحسين (عليهما السلام)صغيرين فسلمتهما اليه وقالت علِّمْهما الفقه فانتبه الشيخ وتعجب من ذلك ، فلما تعالى النهار في صبيحة تلك الليلة التي رأى فيها الرؤيا دخلت اليه المسجد فاطمة بنت الناصر وحولها جواريها وبين يديها ابناها علي المرتضى ومحمد الرضي صغيرين ، فقام الشيخ المفيد اليها وسلم عليها فقالت له ايها الشيخ هذان ولداي قد احضرتهما اليك لتعلمهما الفقه فبكى الشيخ وقصَّ عليها الرؤيا وتولّى تعليمهما[6].

كان مولده في رجب سنة 355هـ وتوفي في ربيع الاول سنة 433هـ وعاش ثمانين سنة [7].

ومن القابه علم الهدى ولهذا اللقب قصة حيث قال الشهيد الاول رحمه الله : نقلت من خط السيد العالم صفي الدين محمد بن محمد الموسوي بالمشهد المقدس الكاظمي (ع) في سبب تسمية السيد المرتضى بعلم الهدى ، انه مرض الوزير ابو سعيد محمد بن الحسين بن عبد الصمد في سنة عشرين واربعمائة فرأى في منامه امير المؤمنين علي بن ابي طالب (ع) يقول له : قل لعلم الهدى يقرأ عليك حتى تبرأ فقال : يا امير المؤمنين ومن علم الهدى ؟ فقال (ع) : علي بن الحسين الموسوي ، فكتب اليه الوزير بذلك فقال المرتضى : (الله الله في امري فان قبولي لهذا اللقب شناعة علي فقال الوزير : والله ما كتبت اليك الا بما لقبك به جدك امير المؤمنين (ع) فعلم القادر الخليفة بذلك فكتب الى المرتضى يا علي تقبل ما لقبك به جدك فقبل واسمع الناس [8].

وكان يلقب ايضا بالثمانيني لانه احرز من كل شيء ثمانين حتى عمره كان ثمانين سنة و ثمانية اشهر [9].

وقال النجاشي في وفاته ومدفنه والذي تولى تغسيله : ((مات ﷺ لخمس بقين من شهر ربيع الاول سنة ست وثلاثين واربعمائة ، وصلى عليه ابنه في داره و دفن فيها و توليت غسله ومعي الشريف ابو يعلى محمد بن الحسن الجعفري وسلار بن عبد العزيز .))[10]

ثانيا : عصره

امتاز عصره رضوان الله عليه وهو القرن الرابع الهجري بنهضة ادبية علمية واسعة ، وهذا ناتج عن ضعف الخلافة العباسية وفقدان سلطانها وتوزعها الى دويلات مختلفة نتيجة الحركات الانفصالية التي حدثت في العالم الاسلامي ، ومن تلك الدول البويهية في ايران والعراق ، والحمدانية في الموصل ، والفاطمية في مصر ، وكان للدولة البويهية الاثر الكبير في الحركة العلمية حيث ان ملوكها و حكامها شغفوا بالعلم والمعرفة واتخذوا للدولة من العلماء رجالا ووزراء ، وكان من ابرزهم الصاحب بن عباد وهو من اشهر رجال الادب في عصره وقد وصفه الثعالبي قائلا : ((هو صدر المشرق ، وتاريخ المجد ، وغرة الزمان ، وينبوع العدل والاحسان ... وكانت ايامه للعُلْوِيَّة اي أهل العلو والعلماء والادباء والشعراء ، وحضرته محط رجالهم ..))[11]

وقد احتضن البويهيون العلماء من كل الفرق والاتجاهات دون تميّز وقد تميَّز حكمهم بالتسامح والعطف من جميع الفرق الاسلامية حتى انهم جعلوا القاضي عبد الجبار المعتزلي وهو من العامة قاضي (

قاضيا) في دولتهم مع اختلافهم معه في المذهب ، وقد نشط رجال المذاهب في عهدهم ونشروا معتقداتهم وارائهم واسهموا اسهاما بالغا في البحث العلمي وازدهرت مجالس النظر والمناقشة حتى ان القاضي عبد الجبار المعتزلي كتب ونشر اراءه في مسألة الامامة وفق منهج العامة دون أي خوف من الحكام البويهين الشيعة مع انه كان قاضي القضاة عندهم .

وكان من اهتمام الدولة البويهية بالعلم والعلماء ان اسست دورا للعلم كان منها دار العلم التي اسسها الوزير سابور بنار دشير في بغداد[12] وهذه الدار واسعة كبيرة تضمنت الافا من نفائس المؤلفات وقد كسبت دار العلم شهرة واسعة في جميع انحاء العالم الاسلامي وقد آلت مراعاة هذه الدار بعد وفاة سابور بن اردشير الى السيد المرتضى نقيب الطالبيين[13] ، وفي هذه الاجواء العلمية المفعمة بالحرية والتسامح والحوار والمناظرة والزاخرة بالعلماء والمفكرين وطلاب العلم عاش السيد المرتضى علم الهدى .

ثالثا : سيرته العلمية

توافرت عوامل عدة في صنع الشخصية العلمية للسيد المرتضى حيث النسب الطاهر الذي لا يفصله عن المعصوم الا ثلاثة آباء والعائلة العلمية حيث ان والده نقيب العلويين الملقب بالطاهر وذي المناقب[14] .

والعصر العلمي الذي عاشه في زمن الدولة البويهية التي رعت العلماء والمفكرين والنبوغ العلمي الذي اهله أن يكون تلميذا لاساتذة كبار كالشيخ المفيد (413هـ) والحسين بن علي البصري المعتزلي (ت 308هـ) ، وعلي بن عيسى الرماني المعتزلي (ت 384هـ)وابو عبيد الله أو أبو عبد الله حيث اختلفت المصادر في كنيته وهو محمد بن عمران المرزباني (ت:378هـ) الكاتب الذي كان راوية للاخبار والادب والشعر ، فقد ذكر إن اكثر ما يرويه المرتضى في كتابه الامالي من اللغة والشعر والاخبار انما هو عنه[15] .

وقد حظي السيد المرتضى برعاية خاصة من قبل الشيخ المفيد (رض) حيث تتلمذ على يديه منذ صغر سنه عندما جاءت به امه مع اخيه الرضي وقصتهما قد مرت علينا آنفا.

وقد انتهت اليه رئاسة ومرجعية الشيعة بعد شيخه المفيد ، وقد تتلمذ على يده عدد كبير من العلماء الذين كان لهم دور كبير في الحركة العلمية والمرجعية الدينية والفكرية ومن ابرزهم الشيخ الطوسي المعروف شيخ الطائفة (ت 460هـ) والذي تصدى لمرجعية الطائفة بعد استاذه المرتضى ، وهو الذي قام بتلخيص كتاب الشافي في الامامة ، ومنهم ابو الصلاح الحلبي (ت 447هـ) الفقيه المتكلم صاحب كتاب الكافي في الفقه وشارح كتاب الذخيرة في علم الكلام للسيد المرتضى .والكراجكي (ت 449هـ) الذي كان عالما فاضلا متكلما فقيها محدِّثا ثقة جليل القدر من مؤلفاته كنز الفوائد[16].وحمزة بن عبد العزيز الديلمي الملقب بـ (سلار) (ت463هـ) وهو من كبار تلاميذ السيد المرتضى .وللسيد المرتضى مؤلفات كثيرة من اهمها الشافي في الامامة ، والذخيرة، وتنزيه الانبياء ، وجمل العلم والعمل ، وغرر الفوائد ودرة القلائد (الامالي) وكتب ورسائل كثيرة اخرى .

المطلب الثاني : الردود العقلية في اثبات امامة الائمة (ع)

قبل الدخول في تفاصيل هذا المحور نقدم مسألة مهمة تعرض لها السيد المرتضى في بداية كتابه الشافي وهي ان بحث الامامة عند القاضي عبد الجبار المعتزلي

DOI: 10.18018/URUK/017-10/184-200

اتصف بعدم الموضوعية والانصاف حيث افترائه وتزويره الحقائق وكذلك *اعتماده* على الاقوال الشاذة او قول الشذاذ من اتباع المذهب ، وجعله قول مذهب الامامية بأجمعهم ، ومن الامثلة على ذلك ينقل قول القاضي عبد الجبار المعتزلي حيث يقول : (فجملة امرهم انهم لما غلوا في الامامة وانتهوا بها الى ما ليس لها من القدر ذهبوا في الخطأ كل مذهب ...والاصل فيهم الالحاد لكنهم تستروا بهذا المذهب)).[17]

قال معلقا على كلام القاضي : ((فسباب وتشنيع على المذهب بما لا يرتضيه اهله من قول الشذاذ منهم ... وقلّ ما يسلك هذه الطريقة ذو الفضل والتحصيل)).[18]

وقال ايضا : ((فليس يحسن بمثله من اهل العلم ان يحكي في كتابه ما لا يرجع في العلم بصحته الا اليه ولا يسمع الا من جهته ، فان فضلاء اهل العلم يرغبون عن ان يحكوا عن اهل المذهب الا ما يعترفون به ، وهو موجود في كتبهم الظاهرة المشهورة)).[19]

وهنا السيد المرتضى يؤسس قاعدة موضوعية مهمة وهي نقل اقوال الفرق والمذاهب من الكتب المعروفة والمشهورة والمتفق عليها عندهم وان تكون معتمدة ومعترفا بها عند اغلب علماء الفرقة لا الشذاذ منهم.

ان المتتبع لكتابات الفرق والمذاهب الاسلامية المتداولة لدى المسلمين يجد انها تمتاز بعدم الموضوعية والانصاف والدقية في نسبة الاقوال والعقائد للاخرين بل تحاول اضافة شيء من الهالة والقدسية والافضلية على الفرقة التي تنتمي اليها من جهة، ونسبة كل ما يؤدي الى تشويه واسقاط الفرق الاخرى من جهة اخرى ، علما ان اكثر الفرق الاسلامية تعرضت لهذا التشويه هم الشيعة، وبهذا الصدد يقول الدكتور عرفان عبد الحميد في كتابه دراسات في الفرق والعقائد الاسلامية : ((ان الدراسات القديمة لعقائد الشيعة والمتمثلة بكتب المقالات تحمل طابع التحامل على التشيع الديني بأعتباره فرقة خارجة عن اجماع المسلمين ومن ثم صار من الخطأ الكبير الاعتماد على هذه الكتب في تصوير عقائد الشيعة من غير نقد وتمحيص وموازنة مع ماورد في كتب عقائد الشيعة نفسها ذلك ان ما ورد في كتب المقالات نقول عن المخالف والقاعدة العامة ان نقل المخالف لا يعتد به وهذه النقول غالبا ماتكون الزامات بعيدة عما يقتضيه المذهب والقاعدة هنا ايضا ، ان ما يقتضيه قول المجتهد لا يجوز ان يجعل قولا له))[20] .

و يقول الدكتور احمد حمود صبحي: ((كانت دراسة الفرق الاسلامية تبدو لي غير مستساغة الفهم فالصورة التي وصلت الينا من كتاب المقالات ومؤرخي المذاهب تظهرها في كثرة عجيبة ، ويبدو الكثير منها متضمنا اراء ممجوجة وعقائد سقيمة لا تتفق والتفكير السليم ، وقد حظيت فرق الشيعة بوجه خاص بالنصيب الاوفر من ذلك .))[21] .

وعليه فأن القاضي عبد الجبار المعتزلي بنى كثيرا من انتقاداته واشكالاته حول الشيعة الامامية من خلال اقوال شاذة لا تمثل رأي الغالبية الشيعية وسبب هذا عدم رجوعه الى كتب الشيعة المعتبرة المشهورة واختتم هذه المقدمة بقول السيد المرتضى حيث قال : ((وجملة الامر ان المذاهب يجب ان تؤخذ من افواه قائليها واصحابهم المختصين بهم ومن هو مأمون في الحكاية عنهم ولا يرجع فيها الى دعاوى الخصوم فانه ان يرجع الى ذلك في المذهب اتسع الخرق وجل الخطب ولم نثق بحكاية في مذهب ولا استناد مقالة)).[22]

وهو كلام في غاية الروعة والدقة ومنهج قويم في التعاطي مع اقوال الفرق والمذاهب في عدم الاخذ من خصومهم واعدائهم بل الحق يقتضي الرجوع الى مصادرهم المعتبرة .

ثم انه في كتابه الشافي يستعرض الادلة العقلية على وجوب الامامة وهي اهم ردوده على الاشكالات التي اثارها القاضي عبد الجبار . ومن اهم ادلته على اثبات الامامة عقليا هو دليل اللطف الذي يعد السيد المرتضى اول من نظر له واستدل به على وجوب الامامة حيث لم يستدل به قبله احد من متكلمي الامامية بهذه الطريقة وكل الذين استدلوا به من متكلمي الامامية اخذوه عنه .

واللطف ((هو ما يكون المكلف معه اقرب الى فعل الطاعة وابعد من فعل المعصية)).[23]

وفي هذا الصدد يقول: ((فالامامة عندنا لطف في الدين والذي يدل على ذلك انا وجدنا ان الناس متى خلوا من الرؤساء ومن يفزعون اليه في تدبيرهم وسياستهم اضطربت احوالهم وتكدرت عيشتهم وفشا فيهم فعل القبيح و ظهر منهم الظلم و البغي وانهم متى كان لهم رئيس او رؤساء يرجعون اليهم في امورهم كانوا الى الصلاح اقرب ومن الفساد ابعد وهذا امر يعم كل قبيلة وبلدة و كل زمان وحال ، فقد ثبت ان وجود الرؤساء لطف بحسب ما نذهب اليه)).[24]

فهو يستدل بمسألة عقلية بديهية وهي حاجة المجتمعات الى من يقودهم ويدبر امورهم وان وجود الرئيس ضروري في حل النزاعات واقامة النظام والعدل ومعه يكونوا الى الصلاح اقرب ومن الفساد ابعد ، وان هذه من الامور التي لا يختلف عليها العقلاء ، وهي من الامور المتسالمة حيث لا تجد مجتمعا منذ بدء الخليقة الى هذا اليوم الا و يحكمه رئيس يدبر امور ويرسم سياسته وقد اشار الفيلسوف الفارابي[25] في مدينته الفاضلة الى اهمية الرئيس في مدينته الفاضلة حيث جعله بمثابة القلب من الجسد فاذا صلح القلب صلح الجسد وانه اشرف عضو في هذا الكيان ، والفارابي يقول ان الرئيس لابد ان يكون إمّا نبيا ملهما أو حكيما ويجب ان يتصف بمجموعة من الصفات بدنية وعقلية وهي قريبة من صفات الامام عند الشيعة الامامية.

وقد تابع الشيخ الطوسي السيد المرتضى في استدلالاته على وجوب الامامة بقوله : ((والذي يدل على ان الامامة لطف ما علمناه بجريان العادة من ان الناس متى كان لهم رئيس منبسط اليد ظاهر عادل ، يردع المعاندين ويقمع المتغلبين وينتصف للمظلومين من الظالمين اتسقت الامور وسكنت الفتن و درت المعائش وكان الناس –مع وجوده- الى الصلاح اقرب ومن الفساد ابعد ومتى خلوا من الرئيس الذي صفته ما ذكرناه –تكدرت معائشهم وتغلب القوي على الضعيف وانهمكوا في المعاصي ووقع الهرج والمرج وكانوا الى الفساد اقرب و من الصلاح ابعد وهذا امر لازم لكمال العقل ومن خالف فيه لا تحسن مكالمته)).[26]

وقال المحقق الطوسي : ((الامام لطف فيجب نصبه على الله تعالى تحصيلا للغرض)).[27]

وقال العلامة الحلي شارحا قول المحقق الطوسي: ((ان الامام لطف واللطف واجب اما الصغرى فمعلومة للعقلاء إذ العلم ضروري حاصل بان العقلاء متى كان لهم رئيس يمنعهم عن التغالب والتهاوش ويصدهم عن المعاصي ويعدهم على فعل الطاعات ويبعثهم على التناصف والتعادل كانوا الى الصلاح

اقرب ومن الفساد ابعد وهذا امر ضروري لا يشك فيه العاقل)).[28]

اما الكبرى وهي اللطف واجب على الله تعالى والدليل عليها انه يحصِّل غرض المكلف فيكون واجبا والا لزم نقض الغرض وبيان الملازمة ان المكلِّف اذا علم ان المكلَّف لا يطيع الا باللطف فلو كلفه من دونه كان ناقضا لغرضه كمن دعا غيره الى طعام وهو يعلم انه لا يجيبه الا اذا فعل معه نوع من التأدب فاذا لم يفعل الداعي ذلك النوع من التأدب كان ناقضا لغرضه فوجوب اللطف يستلزم تحصيل الغرض [29].

ثم ان السيد المرتضى ذكر شبهة القاضي عبد الجبار بانه لافرق بين من قال الامامة لطف و بين من قال مثله في الامارة وسائر من يقوم بشيء من امور الدين ، وبين من يقول ذلك في امام واحد وبين من يقول في امامين او ائمة [30].

وقد اجاب على ذلك: ((بان العقول دالة على وجوب الرئاسة في الجملة وليست دالة على عدد الرؤساء ولا على صفاتهم)).[31]

انه يقول ان دليل اللطف او العادة او العقل يدل على وجوب الرئاسة أي وجوب رئيس يقرب الناس الى الصلاح ويبعدهم عن الفساد ولم يدل على عدد الرؤساء ولا على صفاتهم وهذا الامر الزائد – تعدد الرؤساء وصفاتهم – يحتاج الى دليل اخر ((فليس يمتنع قيام الدليل على ان الامام يجب ان يكون واحدا في العالم ويكون امراؤه وخلفاؤه في الاطراف –اذا كان من ورائهم- يغنون عن وجود جماعة من الائمة وكل ذلك غير قادح في ان الرئاسة لطف)) .[32]

ويقول الشيخ في ذلك : ((انا ننزل على حكمهم ونقول بموجب ما الزمناه فنقول بوجوب وجود رئيس في كل بلد ومحلة لكنا نوجب ان يكون من وراء هؤلاء رئيس متى زل واحد منهم اخذ على يده وانما نقول ذلك لحصول علة الحاجة فيهم ايضا وهذه ايضا انما تسقط الالزام على ان العقل لا يمنع من نصب رئيس معصوم في كل بلد وكل صقع وانما علمنا بالاجماع ان الامام لا يكون الا واحدا فأوجبنا له العصمة ولم نوجبها لمن كان قبله من الولاة والامراء لانهم مرعيون بامام الكل)) .[33]

ثم ان السيد المرتضى ردَّ على قول القاضي في ان الله تعالى لو كلف مكلفا واحدا لاستغنى عن الامام لان الالفة والفرقة انما يصحان في الجماعة .

وقد اجاب على ذلك ان الامام فائدته ووجوده ليس مقتصرا على الفرقة والاختلاف والنزاع بين الناس بل يعم فعل الخيرات والطاعات وهما يصحان مع وجود الواحد فقط دون الجماعة لانه يصح من الواحد فعل الطاعة وتجنب المعصية [34]. وهو كاف في الحاجة الى الامام المعصوم .

ان القاضي عبد الجبار في مورد اخر اشكل على اصل الدليل دليل العرف ،حيث قال : ((ان الذي يفعله العقلاء لا مدخل له في باب الامامة ؛ لانهم يفعلون ما يتصل باجتلاب المنافع ودفع المضار والاستعانة بالغير تدخل في هذا الباب)).[35]

فأجابه السيد المرتضى : ((فليس كما ادعاه من ان الحاجة الى الامام بخصوصه في اجتلاب المنافع ودفع المضار الدنيوية بل الذي ذكره ان كان حاصلا فيها فقد يتعلق بها امر ما يرجع الى الدين واللطف في فعل الواجبات والاقلاع عن المقبحات الا ترى انا قد دللنا على ان بوجود الرؤساء وانبساط ايديهم وقوة سلطانهم يرتفع كثير من الظلم والبغي ، ويخف اكثر ما يجري عند فقدهم من الفساد والانتشار ؟ وكل ذلك يبين ان للرئاسة دخولا في الدين قويا وكيف يدفع تأثير

DOI: 10.18018/URUK/017-10/184-200

الرئاسة في امر الدين مع ما ذكرناه من تقليلها لوقوع كثير من المقبحات وتكثيرها لفعل الواجبات)) .[36]

ثم انه رضوان الله عليه يأتي بمؤيدات لما استقر في العقول من وجوب تنصيب امام عادل يأخذ بأيدي الناس الى ما فيه الخير والصلاح حيث يستشهد بقول احد ملوك الساسانيين وهو اردشير بن بابك : المُلكُ والدينُ اخوانِ توأمان لاقوام لاحدهما الا بصاحبه))[37] و استشهد بأشعار حكماء العرب منهم الافوه الاودي :

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم

ولاسراة اذا جهالهم سادوا

تهدي الامور بأهل الحزم ما صلحت

وان تولت فللاشرار تنقادُ

فالبيت لا يبتني الا بأعمدة

ولا عماد اذا لم ترس اوتاد[38]

وهذا المعنى قد اشارت اليه الرواية الواردة عن الامام الصادق –ع- في جوابه على الزنديق الذي سأله من اين اثبت الانبياء والرسل قال (ع) : ((انا لما اثبتنا ان لنا خالقا صانعا متعاليا عنا وعن جميع ما خلق ، وكأن ذلك الصانع حكيما متعاليا لم يجز ان يشاهده خلقه ولا يلامسوه فيباشرهم ويباشروه ويحاجهم ويحاجوه ثبت ان له سفراء في خلقه يعبرون عنه الى خلقه وعباده ويدلونهم على مصالحهم ومنافعهم وما به بقاؤهم وفي تركه فناؤهم فثبت الآمرون والناهون عن الحكيم العليم في خلقه والمعبرون عنه جل وعز وهم الانبياء –ع- وصفوته من خلقه حكما مؤدبين بالحكمة مبعوثين بها غير مشاركين للناس على – مشاركتهم لهم في الخلق والتركيب – في شيء من احوالهم مؤيدين من عند الحكيم العليم بالحكمة ثم ثبت ذلك في كل دهر و زمان مما اتت به الرسل والانبياء من الدلائل والبراهين لكيلا تخلو ارض الله من حجة يكون معه علم يدل على صدق مقالته وجواز عدالته)).[39]

هذا الحديث ينسجم بالكامل مع دليل اللطف وهو دليل وجود امام معصوم في كل زمان يقرب الناس الى الطاعة ويبعدهم عن المعصية .

واخيرا قال الحكيم المتألله محمد مهدي النراقي : ((ان رتبة الامامة قريب برتبة النبوة الا ان النبي مؤسس للتكاليف الشرعية بمعنى انه جاء بالشريعة والاحكام والاوامر والنواهي من جانبه تعالى ابتداءاً والامام يحفظها ويبقيها بعنوان النيابة عن النبي –ص-)) .[40]

وعليه فالامامة كالنبوة لطف يقرب الناس الى الطاعة و يبعدهم عن العصبية والامام هو الرابط بين الناس وبين ربهم حيث يقوم بإرشادهم وهدايتهم الى ما فيه الصلاح والسعادة واقامة العدل ورفع الظلم وحفظ الشريعة من التحريف وازالة الشبهات وبيان الايات والاحكام .

وهذا ما افاده السيد المرتضى وبيَّنه في كتابه الشافي في الامامة في المحور العقلي حيث قام برد جميع شبهات القاضي عبد الجبار المعتزلي واثبات الحق في وجوب نصب الامام على الله تعالى من باب لطفه ورحمته تعالى بعباده و قد تعرضنا في هذا البحث في جانبه العقلي لاهم ردود السيد المرتضى على القاضي عبد الجبار المعتزلي .

المطلب الثالث : الردود النقلية في اثبات الامامة

اخذ هذا المحور مساحة واسعة من كتاب الشافي حيث انه تعرض للرد على القاضي عبد الجبار المعتزلي بما يقارب ثلاث ارباع الكتاب وهذا يكشف على ان شبهات واشكالات القاضي عبد الجبار كان اكثرها

DOI: 10.18018/URUK/017-10/184-200

في الجانب النقلي ولا غرابة في ذلك بعد الاعتقاد بالله تعالى وبنبيه –ص- وبكتابه المنزل بكون العمدة في اثبات الامامة هو الدليل النقلي والسمعي ثم ان السيد المرتضى يقسم النص الى قسمين الاول بالفعل والقول والثاني بالقول فقط .

حيث قال : ((وينقسم النص عندنا في الاصل الى قسمين احدهما يرجع الى الفعل ويدخل فيه القول والاخر الى القول دون الفعل)) .[41]

ثم اخذ يبين مقصوده من هذا التقسيم حيث قال : ((فأما النص بالفعل والقول ، فهو ما دلت عليه افعاله –ص- واقواله المبينة لا مير المؤمنين –ع- من جميع الامة الدالة على استحقاقه من التعظيم والاجلال والاختصاص بما لم يكن حاصلا لغيره كمواخاته –ص- بنفسه و انكاحه سيدة نساء العالمين ابنته –ع- وانه لم يول عليه احدا من الصحابة ولا ندبه لأمر او بعثة في جيش الا كان هو الوالي عليه المقدم فيه وانه لم ينقم عليه طول الصحبة وتراخي المدة شيئا ولا انكر منه فعلا ولا استبطاه في صغير من الامور ولا كبير مع كثرة ما توجه منه –ص- الى جماعة من اصحابه من العتب اما تصريحا او تلويحا .

وقوله –ص- فيه (علي مني وانا منه) و (علي مع الحق والحق مع علي) و (اللهم ائتني بأحب خلقك اليك يأكل معي من هذا الطائر) الى غير ما ذكرناه من الافعال والاقوال الظاهرة التي لا يخالف فيها ولي ولا عدو ، وذكر جميعها يطول ، و انما شهدت هذه الافعال والاقوال باستحقاقه(ع) الامامة ونبهت على انه اولى بمقام الرسول من قبل أنها اذا دلت على التعظيم والاختصاص الشديد فقد كشفت عن قوة الاسباب الى اشرف الولايات لان من كان ابهر فضلا ، واعلى في الدين مكانا فهو اولى بالتقديم واقرب وسيلة الى التعظيم ، ولان العادة فيمن يرشح لشريف الولايات و يؤهل لعظيمها ان يصنع به و ينبه عليه ببعض ما قصصناه . وقد قال قوم من اصحابنا ان دلالة الفعل ربما كانت آكد من دلالة القول ، وابعد من الشبهة لان القول يدخله المجاز ويحتمل ضروبا من التأويلات لا يحتملها الفعل.))[42]

وهذا الكلام في غاية الروعة والدقة في الاستدلال على امامة الامام علي (ع)حيث بيَّن فيه ان الرسول يخص علي ع في الاجلال والتعظيم والتقديم على باقي الصحابة وان الرسول –ص- لم يعاتب عليا(ع) في موقف من المواقف بخلاف غيره من الصحابة والاقوال الواردة عن الرسول (ص) في حق علي (ع) والتي هي مورد اتفاق عند المسلمين والتي تبين قرب منزلة الامام من رسول الله (ص) وكونه احب الخلق الى رسول الله (ص) وانه مع الحق والحق معه وهذا يكشف عن احقية واهلية علي –ع- للامامة دون سواه ، ثم ان السيد المرتضى يقول ان دلالة الفعل اقوى من دلالة القول لان الفعل لا يدخله المجاز ولا يحتمل التأويل وابعد عن الشبهة من القول و عليه فان الامام علي –ع- اختص بكل هذه الدلالات الواضحة والتي لا ينكرها الا مكابر وعلى هذا ذهب جمع كبير من المسلمين حيث ذهبت معتزلة بغداد[43] الى ان عليا (ع) هو افضل الصحابة و كذلك احمد بن حنبل حيث قال لم يرد من الفضائل الصحاح في حق احد من الصحابة كما ورد في حق علي[44] (ع) والشواهد في هذا الامر كثيرة.

اما القسم الثاني وهو القول دون الفعل فهو ايضا يقسمه المرتضى الى قسمين : احدهما ما علم سامعوه من الرسول –ص- مراده منه باضطرار وهو النص الصريح والجلي بالامامة والخلافة كما في قول الرسول

DOI: 10.18018/URUK/017-10/184-200

(ص) : (سلموا على علي بإمرة المؤمنين) و (هذا خليفتي فيكم من بعدي فاسمعوا له واطيعوا) .

والثاني ، وهو النص الخفي الذي ليس صريحا في الدلالة على امامة الامام علي (ع) كما في قوله (ص) (انت مني بمنزلة هارون من موسى الا انه لا نبي بعدي)[45] و (من كنت مولاه فهذا علي مولاه).[46] ثم ان السيد المرتضى يقسم القسم الثاني (القول دون الفعل)مرة اخرى الى قسمين وهما : قسم تفرد بنقله الشيعة الامامية خاصة وهذا هو النص الجلي والثاني النص الوارد عن الشيعة وغيرهم من المسلمين حتى الناصبي وتلقته جميع الامة بالقبول على اختلافها[47] .

ثم ان السيد المرتضى يركز حديثه ابتداءاً على النص الجلي الذي تفرد به الشيعة الامامية لانه كان مورد شبهات و اشكالات القاضي عبد الجبار المعتزلي في بداية كلامه .

حيث كان قبل الدخول في ايراد النصوص يضع شروطا و ضوابطا في قبول الاخبار و تصحيح النصوص و معها يكون الخبر موصلا الى العلم بالمخبر حيث ذكر شروطا ثلاثة : **احدها**، ان يكون الخبر متواترا أي ينتهي في الكثرة من الراوين للخبر في جميع الطبقات الى الحد الذي لا يصح معه ان يتفق الكذب على المخبر الواحد منها .

الشرط الثاني ، ان يعلم انه لم يجمع الرواة على الكذب جامع من الاتفاق والتواطؤ وما يقوم مقامه .

الشرط الثالث ، ان يكون اللبس والشبهة زائلين عما خبرت عنه[48] .

و بعد ذكر هذه الشروط اخذ يبين تأثيرها على الخبر حيث قال في الشرط الاول ، لان الجماعة اذا لم تبلغ الحد الذي يستحيل عليها عند بلوغه الكذب عن المخبر المخصوص اتفاقا لم نأمن من وقوع الكذب منها على الوجه ، كما ان الواحد والاثنين اذا اخبرا عن امر لم نأمن في خبرهما ان يكون كذبا من حيث ما ذكرناه من اتفاق الكذب غير مأمون منها .

اما بخصوص الشرط الثاني فقال ، ومتى لم نعلم انها لم تتواطأ او حصل فيها ما يقوم مقام التواطؤ جوزنا ان يكون الكذب وقع منها على سبيل التواطؤ لانا نعلم ان بالتواطؤ يجوز على الجماعة ما يستحيل لولاه.

اما الشرط الثالث ،فقال ، والشبهة ووقوع اللبس ايضا مما يجمع على الكذب الا ترى الى جواز الكذب على الخلق العظيم من المبطلين في الاخبار عن ديانتهم و مذاهبهم التي اعتقدوها بالشبهات او ما يجري مجراها من التقليد ، وانما جاز ان يخبروا مع كثرتهم بالكذب على سبيل الشبهة وان لم يكن هناك تواطؤ ، لان الشبهة تُخيل لهم كون الخبر صادقا والمذهب حقا فكما اذا علموه صدقا جاز ان يخبروا عنه مع الكثرة من غير تواطؤ و مثاله نقل اليهود والنصارى صلب المسيح (ع) فانه خبر كاذب من جهة الشبهة ووقوع اللبس مع كثرة المخبرين لان المصلوب لابد ان يتغير حليته وتنكر صورته فلا يعرفه كثير ممن كان يعرفه وبعده عن الناظرين معين ومساعد على دخول الشبهة[49] .

وهو كلام دقيق في تشخيص الاخبار و معرفة الموجبة للعلم من غيرها وقد تعرض السيد المرتضى الى هذا المبحث بالتفصيل في كتابه الاصولي الذريعة الى اصول الشريعة[50] .

ثم بعد بيان هذه الشروط والتفصيل فيها ذكر ان هذه الشروط متوفرة في الاحاديث التي نقلتها الشيعة حيث قال : ((لا شبهة بأن الشيعة في هذه الازمان قد بلغوا من الكثرة والانتشار والتفرق في البلدان الى حد

معلوم ضرورة انه لايبلغه من يجوز عليه التواطؤ والاتفاق على الكذب عن المخبر الواحد وانتفاء ذلك عن جماعات الشيعة في وقتنا بل عن بعض طوائفهم مما لا يصح ان يشك فيه عاقل خالطهم وكان عارفا بالعادات على ان التواطؤ لو وقع منهم بمراسلة او بمكاتبة او على وجه من الوجوه لم يكن بد من ظهوره لان العادة جارية بظهور ذلك اذا وقع من التي لا تبلغ في الظهور والتفرق مبلغ الشيعة ، لا سيما مع تتبع مخالفهم الشديد مذاهبهم وتطلب عثراتهم وكذلك ما يجمع على الفعل او القول من اكراه السلطان و تخويفه ولو كان اتفق لهم لوجب ظهوره عن اخره على مجرى العادة وان كان العلم بارتفاع اكراه السلطان وحمله على النص معلوما لجميع العقلاء لان الظاهر من احوال السلاطين الذين نفذ امرهم ونهيهم و تمكنوا من بلوغ مرادهم ، وكانوا بحيث يحمل تخويفهم على الاخبار و يُلجئ اليها دفع النص وبلوغ الغاية في قصد معتقده و راويه فاسباب الخوف والحمل قد حصلت على ما ذكرناه في العدول عن نقل النص لا في نقله ... و اذا كانت هذه صفة الشيعة وجدناهم يذكرون انهم وجدوا اسلافهم وهم فيما ذكرناه على مثل صفتهم ينقلون عن اسلافهم ،وهذه صفتهم الى ان يتصل النقل بالنبي –ص- انه نص على امير المؤمنين بالامامة بعده واستخلفه على امته بألفاظ مخصوصة نقلوها منها قوله (ع) : (سلموا على علي بأمرة المؤمنين) وقوله (ص) مشيرا اليه و آخذا بيده : (هذا خليفتي فيكم من بعدي فاسمعوا له و اطيعوا) و قوله –ص- في يوم الدار وقد جمع بني عبد المطلب و تكلم بكلام مشهور قال في اخره : (أيكم يبايعني أو يؤازرني .. يكن اخي ووصيي و خليفتي من بعدي) فلم يقم اليه (ع) احد من الجماعة سوى امير المؤمنين (ع) فليس يخلون فيما نقلوه من احد امرين إما ان يكونوا صادقين او كاذبين ، فان كانوا كاذبين فيما نقلوه وقد تقدم ان الكذب لا يفعل الا لغرض زائد وانه لا يجري مجرى الصدق ، وانه لا يخرج عن الاقسام التي قدمناها ، وهي التواطؤ وما جرى مجراه ، أو الشبهة أو الاتفاق ، فيجب اذا علمنا انتفاء الاقسام الثلاثة عن خبرهم ان يقطع على صدقهم لانه لا منزلة في الخبر بين الصدق والكذب وقد بينا استحالة التواطؤ وما قام مقامه فيهم و بينا ايضا استحالة وقوع الخبر منهم اتفاقا وهذا مما لا يكاد يشتبه على عاقل لانه معلوم من حالهم ضرورة عند اختبارهم .

فأما الشبهة و الالتباس فمعلوم ايضا ارتفاعهما لانهم لم يخبروا عن امر يرجع فيه الى النظر و الاستدلال فيصح دخول الشبهة عليهم ،بل اخبروا عن امر مدرك يعلم ضرورة ، و ليس يصح ايضا التباسه بغيره لانهم عارفون بالنبي (ص) و بامير المؤمنين (ع) معرفة تزيل الشك . فاذا كانت جميع اسباب الشبهة و اللبس و مظانهما مرتفعة لم يكن لتجويز الاشتباه وجه))[51].

و اخيرا يستدل السيد المرتضى على ان ما شرطه من شروط متحقق في اخلاف الشيعة كما هو متحقق في اسلافهم[52] و بذلك احكم شروطه من جميع الجهات و بين ان ما تنقله الشيعة من اخبار في امامة علي بن ابي طالب هي اخبار صحيحة متوفرة فيها شروط الخبر الصحيح الذي لا غبار عليه . وعليه فكل منصف وموضوعي يفرض عليه الانصاف والموضوعية الالتزام بمضمون هذه الاخبار التي هي تدل دلالة واضحة على امامة امير المؤمنين علي بن ابي طالب (ع)، وعليه فهي ردود قوية متينة من قبل السيد المرتضى على القاضي عبد الجبار المعتزلي .

ومن لياقاته العلمية كان يعرض اشكالا مهما و يرد عليه حيث يقول : ((فان قالوا لو كان النص حقا و نقلكم له متصلا ووقوعه في الاصل ظاهرا لوجب ان يقع العلم به لكل من سمع الاخبار على حد وقوعه بنص النبي (ص) على ان الكعبة قبلة وعلى صيام شهر رمضان وما اشبههما من اركان العبادات الظاهرة ، و يجري في مجرى حصول العلم به مجرى تأميره (ع) زيد بن حارثة وخالد بن الوليد ... وفي علمنا بالفرق بين النص وبين هذه الامور في باب العلم دليل على الفرق بينه و بينها في صحة النقل و سلامته)).[53]

ولكنه يجيب على هذه الاشكال بقوله : ((ليس يجب اذا كان النص حقا والمخبر عنه صادقا والخبر به متواترا ان يجري مجرى كل ما كان بهذه الصفة في عموم العلم به ، و ارتفاع الشك فيه لأنا وان كنا عالمين بمساواة النظر لما ذكرته في الصحة و سلامة النقل فقد علمنا ايضا ان النص قد اتفق فيه مالم يتفق في سائر ما خصصته لان النص على الكعبة و ايجاب صوم شهر رمضان و تأمير فلان و فلان ، مما لم يدع احد في ماض ولا مستقبل داعٍ في كتمانه ولا انعقدت رئاسة على ابطاله))[54] الى اخر كلامه .

حاصل رده انه يميز بين نوعين من الاخبار فنوع منها تتوافر فيه الدواعي على الكتمان و الاخفاء و نوع بخلافه حيث تنعدم هذه الدواعي من قبل حكم استقبال الكعبة و غيرها من المسائل اما مسألة الامامة فان الدواعي متظافرة فيها على الكتمان و الاخفاء من جهة انها مورد طموح كثير من الصحابة و اصحاب الرغبة في الامارة والحكم وهذا ما حصل بالفعل حيث ان القوم منعوا الرسول (ص) في اخر حياته ان يكتب لهم كتابا يبين فيه رأيه في هكذا مسألة فقد اخرج البخاري باسناده عن ابن عباس قال : ((لما اشتد بالنبي (ص) وجعه قال ائتوني بكتاب اكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده قال عمر ان النبي (ص)غلبه الوجع وعندنا كتاب الله حسبنا فاختلفوا و كثر اللغط قال قوموا عني ولا ينبغي عندي التنازع فخرج ابن عباس يقول ان الرزيئة كل الرزيئة ما حال بين رسول الله (ص) و بين كتابه)).[55]

و في هذا الحديث دلالات كثيرة على ان القوم بكل طريقة يمنعون النبي (ص) من تنصيب خليفته بعده حتى لو كانت بنسبة الهجر الى رسول الله (ص) و التي هي ذات المعنى لكلمة غلب عليه الوجع التي قالها عمر في حق النبي (ص) والذي هو لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى بنص القران والذي شهد القران بعصمته و امر المسلمين بطاعته و التسليم له وعدم منازعته والرد عليه وان الراد عليه بحكم الكافر وهو من الضلال المبين قال تعالى (**ما كان لمؤمن و لا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله امرا ان يكون لهم الخيرة من امرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالا مبينا**) الاحزاب/ 36

و ما ورد من روايات عن رسول الله –ص- تتحدث عن ان الامة ستغدر بعلي حيث اخرج الحاكم النيسابوري وصححه ، والمتقي الهندي ان الرسول (ص) قال لعلي (ع) : ((ان الامة ستغدر بك بعدي)).[56]

و ما ورد عن رسول الله (ص) لعلي : ((أما انك ستلقى بعدي جهدا . قال في سلامة من ديني قال في سلامة من دينك)).[57]

وقال (ص) ايضا لعلي (ع) ((ضغائن في صدور اقوام لا يبدونها لك الا من بعدي))[58] وهذه من الروايات وامثالها قد وردت في مصادر كثيرة عند العامة .

فمن خلال هذه الاحاديث يتبين ان الدواعي كثيرة جدا على عدم التعاطي مع النص الوارد في امامة الامام

DOI: 10.18018/URUK/017-10/184-200

علي (ع) و احقيته بالخلافة من قبل الصحابة بحيث وصلت الى اتهام الرسول (ص) بالهجر وغيرها من الامور التي ذكرها يطول في هذا المجال ثم انه في زمن الامويين و العباسيين اصبحت الدواعي اكثر واقوى حيث انهم اخذوا يعاقبون من يتكلم في فضائل علي بن ابي طالب (ع) بل انهم اخذوا بوضع الفضائل للخلفاء الثلاثة والصحابة نكاية بعلي (ع) و بذلك يقول ابن ابي الحديد المعتزلي : ((كتب معاوية نسخة الى عماله بعد عام الجماعة :أن برئت الذمة ممن روى شيئا من فضل أبي تراب و أهل بيته فقامت الخطباء في كل كورة و على كل منبر يلعنون عليا و يبرءون منه و يقعون فيه و في أهل بيته و كان أشد الناس بلاء حينئذ أهل الكوفة لكثرة من بها من شيعة علي (ع))).[59]

قال ابن ابي الحديد في موضع اخر من كتابه : ((ان معاوية وضع قوما من الصحابة و قوما من التابعين على رواية اخبار قبيحة في علي (ع) تقتضي الطعن فيه والبراءة منه ، و جعل لهم على ذلك جعلا يرغب في مثله فاختلقوا ما ارضاه ، منهم ابو هريرة وعمر بن العاص والمغيرة بن شعبة ، ومن التابعين عروة بن الزبير)).[60]

واخيرا يروي بن ابي الحديد رواية عن علي (ع) يظهر فيها مدى الظلم الكبير الذي لاقاه من قريش صغيرا و كبيرا ولكن الاعظم كان بعد رحيل الرسول الاكرم (ص) حيث قال : قال علي (ع) : ((ما رأيت منذ بعث الله محمدا (ص) رخاء ، ولقد اخافتني قريش صغيرا ، واتعبتني كبيرا حتى قبض الله رسوله فكانت الطامة الكبرى والله المستعان على ما تصفون)).[61]

ثم ان السيد المرتضى بعد ان وضع الشروط والضوابط في تشخيص الاحاديث الصحيحة والمعيار في قبول الخبر من عدمه ثم بين ان الاحاديث الدالة على امامة علي بن ابي طالب (ع) متوفرة فيها الشروط وهي اخبار صحيحة و حجة في مؤداها ، قام باستعراض الادلة النقلية التي اشكل عليها القاضي عبد الجبار المعتزلي فبدأ بالايات القرانية حيث قام بالاجابة على شبهات واشكالات القاضي في قوله تعالى : (إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون) المائدة /55.

قال القاضي ((ان المراد بالولي في الاية لا يخلو من وجهين اما ان يراد من له التولي في باب الدين او يراد نفاذ الامر وتنفيذ الحكم ولا يجوز ان يراد به الاول لان ذلك لا يختص الرسول ولا امير المؤمنين –ع- لان الواجب تولي كل مؤمن فلا يكون لهذا الاختصاص وجه.))[62] فاجاب السيد المرتضى : ((انه قد ثبت ان المراد بلفظة (وليكم) المذكورة في الاية من كان متحققا بتدبيركم والقيام باموركم و يجب طاعته عليكم وثبت ان المعنى بـ (الذين امنوا) امير المؤمنين (ع)وفي ثبوت هذين الوصفين دلالة على كونه –ع- اماما لنا)).[63]

وهذا التفسير عليه شواهد كثيرة قرانية ونبوية في تفسير الولي حيث جاء في قوله تعالى (**النبي اولى بالمؤمنين من انفسهم**) الاحزاب/ 33

وما جاء في حديث الغدير المشهور المتواتر : ان الله مولاي ومولى المؤمنين وانا اولى بهم من انفسهم فمن كنت مولاه فعلي مولاه)) وقد اورده الاميني صاحب الغدير بطرق متعددة متواترة[64] .

ثم رد على القاضي عبد الجبار المعتزلي في ايات اخرى وابطل اشكالاته و شبهاته .

نكتفي بهذا المقدار لان استعراض ما جاء في كتاب الشافي بتمامه لا يتناسب مع المطلوب في هذا البحث .

DOI: 10.18018/URUK/017-10/184-200

اما بخصوص الروايات والاحاديث التي ناقشها السيد المرتضى ورد فيها اشكالات القاضي عبد الجبار المعتزلي فكان اهمها حديث المنزلة عن رسول الله (ص) (انت مني بمنزلة هارون من موسى الا انه لا نبي بعدي)[65].

قال مقررا ومبينا كيفية الاستدلال بالخبر على امامة وخلافة علي بن ابي طالب (ع) : (ان الخبر دال على النص من وجهين ما فيهما الا قوي معتمد احدهما ان قوله (ص) ((انت مني بمنزلة هارون من موسى (ع) الا انه لا نبي بعدي))[66] يقتضي حصول جميع منازل هارون من موسى (ع)لامير المؤمنين الا ماخصه الاستثناء المتطرق به في الخبر وما جرى مجرى الاستثناء من العرف ، وقد علمنا ان منازل هارون من موسى هي الشركة في النبوة ، واخوة النسب والفضل والمحبة والاختصاص على جميع قومه والخلافة له في حال غيبته على امته ، وانه لو بقي بعده لخلفه فيهم ولم يجز ان يخرج القيام بأمورهم عنه الى غيره ، و اذا خرج بالاستثناء منزلة النبوة ، وخص العرف منزلة الاخوة في النسب لان من المعلوم لكل احد ممن عرفهما (ع) انه لم يكن بينهما اخوة نسب وجب القطع على ثبوت ما عدا هاتين المنزلتين واذا اثبت ما عداهما وفي جملته انه لو بقي لخلفه و دبر امر امته و قام فيهم مقامه ، و علمنا بقاء امير المؤمنين (ع) بعد وفاة الرسول (ص) وجبت له الامامة بعده بلا شبهة)).[67]

ثم رد السيد المرتضى على المشككين في صحة الخبر بقوله : ((اما الذي يدل على صحة الخبر فهو جميع ما دل على صحة خبر الغدير مما استقصيناه فيما تقدم واحكمناه ، ولان علماء الامة مطبقون على قبوله وان اختلفوا في تأويله والشيعة تتواتر به واكثر رواة الحديث يرويه ومن صنف الحديث منهم اورده من جملة الصحيح ، وهو ظاهر بين الامة شائع كظهور سائر ما نقطع على صحته من الاخبار و احتجاج امير المؤمنين (ع) على اهل الشورى يصححه)).[68]

ثم رد رضوان الله عليه الاشكال المزعوم كيف تستدلون على ان من جملة منازل هارون من موسى انه لو بقي بعد وفاته لخلفه وقام بأمر امته . فأجاب السيد المرتضى : ((فهو قد ثبت خلافته في حال حياته بلا خلاف و في قوله تعالى :(**وقال موسى لأخيه هارون اخلفني في قومي واصلح ولا تتبع سبيل المفسدين**) الاعراف/142اكبر شاهد بذلك ، واذا ثبتت الخلافة له حال الحياة وجب حصولها له بعد حال الوفاة لو بقي اليها لان خروجها عنه في حال من الاحوال مع بقائه حط من رتبة كان عليها وصرف عن ولاية فوضت اليه وذلك يقتضي من التنفير اكثر مما يعترف به خصومنا من المعتزلة بان الله تعالى يجنب انبياءه (ع) من القباحة في الخلق والدمامة المفرطة والصغائر المستخفة))[69] .

وقد استعرض السيد المرتضى في كتابه الشافي روايات اخرى كثيرة اثبت من خلالها امامة الائمة الاثني عشر –ع- ودفع عنها الشبهات والاشكالات . وفي هذه الردود الاجابات الشافية الدقيقة على اشكالات القاضي عبد الجبار المعتزلي يتبين الاساس القوي والمتين الذي تقوم عليه نظرية الامامة لدى الشيعة الامامية وانها الحق عقلا ونقلا الا ان الهوى والدنيا حال بينهم وبين امامة امير المؤمنين الحقة فتخيلوا الشبهات والاشكالات التي لا واقع لها وقد بيَّنها السيد المرتضى رحمه الله بشكل رائع ودقيق .

الخاتمة والنتائج

وفي الختام نعرض لاهم النتائج التي توصل اليها البحث .

1- يعد كتاب الشافي في الامامة من الكتب المهمة والمصادر الاساس في مسألة الامامة حيث جمع فيه اهم الاشكالات والشبهات حول الامامة و قام بنقضها بطريقة علمية موضوعية .

2- ان السيد المرتضى هو اول من استدل على الامامة بالطريق العقلي من خلال مقولة اللطف وقد نظَّر لها بطريقة علمية رائعة بحيث اصبحت لدى علماء الامامية من اهم الطرق العقلية في اثبات الامامة .

3- اعتمد في اثبات الامامة من جهة النقل بصورة كبيرة على الروايات حيث انه وضع ضوابطا وشروطا مهمة قبل الاستدلال بها ثم انه اثبت من خلال الشروط والضوابط وجود روايات كثيرة صحيحة نص في المعنى على امامة امير المؤمنين و الائمة الاثني عشر لا ينكرها الا مكابر معاند للحق .

المصادروالمراجع

القران الكريم

- ابن ابي الحديد المعتزلي (586-656هـ)

1- شرح نهج البلاغة مؤسسة الاعلمي بيروت ط3 2004م

- د.احمد محمود صبحي

2- نظرية الامامة لدى الشيعة الامامية ، دار النهضة بيروت 1991م

- الاميني احمد عبد الحسين النجفي

3- الغدير ، مؤسسة الاعلمي ، بيروت ط1 1994م

- البخاري ، ابو عبد الله محمد بن اسماعيل (ت 256هـ)

4- صحيح البخاري، دار الفكر، بيروت 1981م

- الثعالبي

5-يتيمة الدهر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ط1 1983م

- الجبوري ، نظلة احمد

6-الفلسفة الاسلامية ، جامعة بغداد ، العراق ط1 1411هـ

- الحاكم النيسابوري، ابو عبدالله محمد بن عبد الله (ت 405هـ)

7-المستدرك على الصحيحين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ط2 2002م

- الحر العاملي، محمد بن الحسن (ت 1104هـ)

8-امل الامل ، دار الكتاب الاسلامي ، قم 1407 هـ

- الحكيمي، محمد رضا

9-تاريخ العلماء ، مؤسسة الاعلمي ، بيروت ط1 1983م

- الحلي، العلامة جمال الدين الحسن بن يوسف المطهر (ت 726هـ)

10-خلاصة الاقوال في معرفة الرجال ، مجمع البحوث الاسلامية ، مشهد ط1 1423هـ

11-كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد ، انتشارات جامعة طهران

- الحموي ، ياقوت ، شهاب الدين الرومي البغدادي (ت 626هـ)

12- معجم البلدان، دار الفكر ، بيروت ط3 1400هـ

- الحنبلي، ابو يعلى ، القاضي محمد بن الحسن الفراء(ت 458هـ)

13- طبقات الحنابلة ، دار المعرفة بيروت

DOI: 10.18018/URUK/017-10/184-200

- الخرازي ، السيد محسن

14- بداية المعارف الالهية ، مؤسسة النشر الاسلامي قم ط6 1420هـ

- الذهبي ، شمس الدين محمد بن احمد بن عثمان (ت 748هـ)

15- سير اعلام النبلاء ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ط4 1986م

- الشمري ، الدكتور رؤوف احمد

16- الشريف المرتضى متكلما ، مجمع البحوث الاسلامية ، مشهد 1434هـ

- الشهيد الاول، ابو عبدالله محمد بن مكي العاملي (ت 786هـ)

17- الاربعون حديثا، مؤسسة الامام المهدي ،قم 1407هـ

- الطوسي ، ابو جعفر محمد بن الحسن (ت 460هـ)

18- تلخيص الشافي ،مؤسسة انتشارات المحبين ط1

- عرفان عبد الحميد

19- دراسات في الفرق والعقائد الاسلامية ، مطبعة الرشاد بغداد ط 1 1967م

- الكليني ، ابو جعفر محمد بن يعقوب(ت 328هـ)

20- اصول الكافي ، مؤسسة الاعلمي ، بيروت ط1 2005م

- المتقي الهندي

21- كنز العمال ، مؤسسة الرسالة ، بيروت

- المدني الشيرازي ، علي خان

22- الدرجات الرفيعة ، مكتبة بصري ، قم 1397هـ

- المرتضى ، السيد ابو القاسم علي بن الحسين (ت 436 هـ)

23- الذريعة الى اصول الشريعة ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت ط1 2012م

24- الشافي في الامامة ، مؤسسة الصادق قم ط2 2006م

- مغنية، محمد جواد

25- الشيعة في الميزان ،دار الجواد ، بيروت ط10 1989م

- النجاشي ، ابو العباس احمد بن علي الاسدي الكوفي (ت 450هـ)

26- رجال النجاشي ، مؤسسة النشر الاسلامي قم ط8 1427هـ

الهوامش

1 تلخيص الشافي 61/1

2 خلاصة الاقوال في معرفة علم الرجال /302

3 الشيعة في الميزان /120

4 المدني الشيرازي/ علي خان/ الدرجات الرفيعة /458

5 م.ن

6 ظ: الحكيمي / محمد رضا / 380.379

7 ظ: الحر العاملي / امل الامل 182/2

8 ظ: الاربعون حديثا / 51

9 المدني الشيرازي / علي خان /الدرجات الرفيعة / 460

10 رجال النجاشي/ 271 رقم (708)

11 يتيمة الدهر 225/3

12 ظ: الذهبي / سير اعلام النبلاء 387/17 رقم 247

13 ظ: ياقوت الحموي ، معجم الادباء 269/17

14 المدني الشيرازي / علي خان / الدرجات الرفيعة / 458

15 ظ: الشمري / رؤوف احمد / الشريف المرتضى متكلما / 14

DOI: 10.18018/URUK/017-10/184-200

16 ظ: الحكيمي، تاريخ العلماء / 509

17 الشافي في الامامة 38/1

18 م.ن

19 م.ن /42

20 دراسات في الفرق و العقائد/ 17

21 نظرية الامامة لدى الشيعة الامامية /9

22 الشافي 85/1

23 العلامة الحلي /كشف المراد / 444

24 الشافي 47/1

25 ظ: نظلة احمد نائل الجبوري / الفلسفة الاسلامية / 213-211

26 تلخيص الشافي 1/ 70 ، وانظر: الشيخ الطوسي / الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد / 297

27 العلامة الحلي / كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد / 490

28 كشف المراد / 490

29 كشف المراد / 490-491

30 الشافي / 50

31 م.ن

32 م.ن /45

33 تلخيص الشافي 76/1

34 ظ: الشافي 54/1

35 م.ن 69/1

36 م.ن

37 م.ن 61/1

38 م.ن 61/1

39 الكليني/ اصول الكافي 94/1-95 ب الاضطرار الى الحجة ح 1

40 محسن الخرازي / بداية المعارف الالهية في شرح عقائد الامامية 2/ 22نقلا عن محمد مهدي النراقي.

41 الشافي 65/2

42 الشافي في الامامة 66/2

43 ظ : ابن ابي الحديد المعتزلي/ شرح نهج البلاغة 15/1

44ظ : محمد بن ابي يعلى / طبقات الحنابلة 120/2 نقلا عن احمد بن حنبل

45 الغدير 102/1ك-190ك

46 ظ: الشافي 67/2

47 ظ: م.ن /67-68

48 ظ: الشافي 68/2

49 ظ: الشافي 69/2-70

50 ظ: الذريعة الى اصول الشريعة /347

51 الشافي 77/2-78

52 ظ: الشافي 78/2

53 م.ن 80/2

54 الشافي 80/2-81

55 صحيح البخاري 37/1 كتاب العلم

56 المستدرك على الصحيحين 142/3/ كنز العمال 297/11 ح2 3156

57 م.ن /140

58 الهندي / كنز العمال 176/13 ح 36523

59 ابن ابي حديد المعتزلي 32/11-33

60 م.ن 283/4

61 م.ن 313/4

62 الشافي 216/2

63 م.ن

64 ظ: الغدير 102/1-190

65 الغدير 102/1ك-190ك

66 م.ن

67 الشافي 7/3

68 م.ن /8

69 الشافي 9/3

DOI: 10.18018/URUK/017-10/184-200